مجلة جامعة طرطوس للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (٩) العدد (٤) ٢٠٢٥
Tartous University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (9) No. (4)2025

# آثار مخاطر سعر الفائدة على القيم المالية للموجودات والمطلوبات لدى المصارف الخاصة في سورية
# "حالة تطبيقية على المصرف الدولي للتجارة والتمويل "

**د. غسان فاروق غندور***

**(تاريخ الإيداع ٢٢/٤/ ٢٠٢٥ – تاريخ النشر ٣/٦/ ٢٠٢٥)**

**□ ملخّص □**

هدفت هذه الدراسة الى معرفة قدرة المصارف الخاصة في سورية على مواجهة آثار مخاطر سعر الفائدة على مؤشرات ربحية المصرف وعلى قيمة حقوق الملكية فيه، وذلك من خلال استعراض طرق قياس هذه المخاطر، ومعرفة قدرة المصارف الخاصة في سورية على مواجهة هذه المخاطر من خلال إدارتها لموجوداتها ومطلوباتها.

ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها فقد تم دراسة واقع الوضع المالي للمصرف موضوع الدراسة، ثم تحليل طرق القياس المطبقة في المصرف لقياس مخاطر سعر الفائدة، والالتزام بتطبيق طريقة فجوة الأمد (تحليل الحساسية الزمنية) في قياس مخاطر سعر الفائدة على المصرف عينة الدراسة.

وخلصت نتائج الدراسة الى أن المصرف الدولي للتجارة والتمويل كان حساساً للموجودات وقد حقق فجوة أمد موجبة خلال عام الدراسة ٢٠٢٣، كما خلصت الدراسة الى أن كل أداة مالية داخل الميزانية العمومية للمصرف الدولي للتجارة والتمويل بقيت معرضة للتغير في قيمتها المالية نتيجة مخاطر أسعار الفائدة سواء في جانب الموجودات أو جانب المطلوبات.

**الكلمات المفتاحية:** القيم المالية، ميزانية المصرف، أرباح المصرف، مخاطر أسعار الفائدة، الموجودات، المطلوبات.

* مدرس–قسم العلوم المالية والمصرفية–كلية الاقتصاد – جامعة طرطوس – طرطوس–سورية.

مجلة جامعة طرطوس للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (٩) العدد (٤) ٢٠٢٥
Tartous University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (9) No. (4)2025

# The effects of interest rate risks on the financial values of assets and liabilities of private banks in Syria A Case Study on the International Bank for Trade and Finance (IBTF)

**Dr. Ghassan Farouk Ghandour***

**(Received 22/4/2025.Accepted 3/6/2025)**

**□ABSTRACT □**

This study aimed to determine the ability of private banks in Syria to face the effects of interest rate risks on both bank profitability indicators and owners' equity. This was achieved by reviewing methods for measuring these risks and examining the ability of private banks in Syria to face these risks through their management of their assets and liabilities.

To achieve the study's objectives and test its hypotheses, the actual financial position of the bank case study. The measurement methods applied by the bank to measure interest rate risk were then analyzed, and apply the "Duration Gap" method (time sensitivity analysis) to measure interest rate risk for the bank case study.

The conclusion stated that the International Bank for Trade and Finance (IBTF) was sensitive to assets and achieved a positive "Duration Gap" during the study year 2023. In addition, the conclusion stated that every financial instrument within the International Bank for Trade and Finance's balance sheet remained exposed to changes in its financial values as a result of interest rate risks on both assets and liabilities.

**Keywords**: Financial Values, The Bank Balance Sheet, The Bank Profits, Interest rates risks, Assets, liabilities.

* Lecturer, Department of Banking & Financial Science, Faculty of Economics, Tartus University- Tartus - Syria.

## ١-مقدمة

انسجاماً مع الاتجاهات العالمية فقد لاقى موضوع إدارة المخاطر اهتماماً كبيراً من جانب المصرف المركزي في سورية، حيث حرص قانون المصرف المركزي متمثلاً بقرارات مجلس النقد والتسليف على توفير إطار تنظيمي لإدارة المخاطر المصرفية كافة (ومنها مخاطر سعر الفائدة ورأس المال اللازم لتغطيتها مع بقية أنواع المخاطر) بما يتناسب مع معايير وتوصيات لجنة بازل في هذا الشأن وبما يناسب البيئة الاقتصادية السورية، لذا فقد قام المصرف المركزي بإلزام إدارات المصارف الخاصة والعامة على حد سواء بوضع سياسات وإجراءات محاسبية واضحة لكيفية احتساب وقياس مخاطر سعر الفائدة ووضعَ قواعد وسنّ التشريعات والقوانين الناظمة لقياس هذه المخاطر واحتسابها وإدارتها بما يمكّن التحكم بها وصولاً لضمان سلامة القرار. ومن جهة أخرى، هل تتفاعل هذه المصارف مع تلك التوجهات والتشريعات الناظمة، وبالتالي ما هي السياسة التي يجب أن تنتهجها لإدارة المخاطر. ويبرز دور إدارة المصرف هنا في قدرتها على إدارة هذه المخاطر المختلفة وذلك من خلال إدارة الميزانية العمومية (الموجودات/المطلوبات).

## ٢-الدراسات السابقة:

### أولاً: الدراسات العربية

**١-دراسة (شيخ السوق، ٢٠٢٤): "أثر التضخم وسعر الفائدة على هيكل رأس مال المصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية"**

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة أثر التضخم وسعر الفائدة في هيكل رأس مال المصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، خلال الفترة الزمنية من2009 إلى 2022 عن طريق استخدام نماذج بيانات السلاسل الزمنية المقطعيةpanel data (( وذلك بالتطبيق على عينة من المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية وهي6 مصارف، وتوصل البحث إلى مجموعة من الاستنتاجات أهمها هو حرص المصارف التجارية على تعزيز هيكل رأس مالها منذ بداية الحرب وهو مؤشر إيجابي على سعي المصارف إلى تدعيم هيكل رأس مالها وزيادة حقوق الملكية لديها تحوطاً لمختلف المخاطر المحيطة بعملها .بالإضافة إلى أنه أظهرت نتائج التحليل القياسي وجود أثر طردي ذي دلالة إحصائية على التضخم وسعر الفائدة في هيكل رأس المال المعبر عنه (حقوق الملكية /الموجودات) للمصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية ووجود أثر سلبي ذو دلالة إحصائية للتضخم وسعر الفائدة في هيكل رأس المال المعبر عنه (الالتزامات / الموجودات) للمصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية .

**٢-دراسة (الحميدي، العايق، ٢٠١٧): " قياس مخاطر سعر الفائدة باستخدام فجوة إعادة التسعير"**

هدفت هذه الدراسة التعريف بمخاطر سعر الفائدة وأهم مصادرها، للحد من آثارها السلبية على ربحية المصرف، وذلك من خلال قياس هذه المخاطر باستخدام فجوة إعادة التسعير، وأثرها على صافي الفوائد. وأهم ما توصل إليه البحث من نتائج، استخدام المصارف طريقة فجوة الاستحقاق كطريقة أساسية لقياس مخاطر سعر الفائدة، وتفاوت حجم ونوع الفجوة التراكمية في البنوك عينة الدراسة (مصرف سورية والمهجر، البنك العربي) خلال فترة الدراسة ٢٠٠٦-٢٠١١ وتأثر صافي الفوائد الفعلية بقيمة ونوع الفجوة التراكمية، وباتجاه تغير سعر الفائدة، الذ كان يتجه للانخفاض طيلة مدة الدراسة للمصرفيين عينة الدراسة.

**٣-دراسة (عمران، ٢٠١٥): "أثر المخاطر المصرفية في درجة الأمان المصرفي في المصارف التجارية الخاصة في سورية"**

هدفت الدراسة إلى الوقوف على دور التحليل المالي من خلال النسب المالية في التنبؤ بدرجة الأمان المصرفي للمصارف التجارية الخاصة العاملة في سورية ,والتعرف على العوامل المؤثرة على درجة الأمان المصرفي في المصارف السورية ,والتنبؤ بها باستخدام نموذج الدراسة المعتمد على التحليل المالي للنسب المالية للمصارف عينة الدراسة خلال الفترة المدروسة (٢٠٠٨-٢٠١٣) وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج ,أهمها وجود علاقة ارتباط وتأثير ذات دلالة احصائية بين مخاطر السيولة ومخاطر رأس المال ومعدل العائد على الموجودات ودرجة الأمان المصرفي في المصارف عينة الدراسة وعدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين كل مخاطر الائتمان ومخاطر سعر الفائدة ودرجة الأمان المصرفي.

**ثانياً: الدراسات الأجنبية**

**١-دراسة (Windsor, Jokipii and Bussiere, 2023) بعنوان:**

**The Impact of Interest Rates on Bank Profitability**

**أثر أسعار الفائدة على ربحية المصارف**

هدفت الدراسة الى تقييم العلاقة بين ربحية البنوك وأسعار الفائدة، مع التركيز على الفترة التي كانت فيها هذه الأسعار منخفضة جدًا أو سلبية. ولتحقيق ذلك، تم استخدام بيانات جديدة وسرية على مستوى البنوك تغطي حوالي ١٥٠٠ بنك عامل في ١٠ أنظمة مصرفية، حيث تغطي معظم العينات العقدين الماضيين حتى نهاية عام ٢٠١٩. ويؤكد تحليلنا في أن انخفاض أسعار الفائدة يقلل من هوامش الفائدة الصافية للبنوك و توصلت الدراسة الى أن تأثير انخفاض أسعار الفائدة على هوامش الفائدة الصافية أكبر من تأثيره على عوائد الأصول، مما يشير إلى قدرة البنوك على حماية ربحيتها الإجمالية في مواجهة انخفاض أسعار الفائدة.

**٢-دراسة (Aizenman، 2017) بعنوان:**

**The Interest Rate Effect on Private Saving**

**تأثير سعر الفائدة على الادخار الخاص**

هدفت الدراسة الى اظهار ان خفض سعر الفائدة قد يحفز الاستهلاك والاستثمار مع تثبيط الناس عن الادخار. ومع ذلك، فإن مثل هذه الخطوة قد تدفع الناس أيضًا إلى زيادة الادخار للتعويض عن انخفاض معدل العائد. باستخدام بيانات ١٣٥ دولة من عام ١٩٩٥ إلى عام ٢٠١٤، تبين أن أسعار الفائدة المنخفضة يمكن أن تؤدي إلى تأثيرات مختلفة على الادخار الخاص في ظل بيئات اقتصادية مختلفة. وتوصلت الدراسة إلى أن سعر الفائدة الحقيقي يؤثر سلبًا على الادخار الخاص إذا كان تقلب الناتج أو التحسن المالي أعلى من عتبة معينة.

**٣-دراسة (Githinji, 2015) بعنوان:**

**The Effect of Interest Rate Volatility on Money Demand in Kynya**

**أثر تقلب أسعار الفائدة على الطلب على النقود في كينيا**

هدفت هذه الدراسة الى تقييم العلاقة القائمة بين الطلب على النقود وتقلب أسعار الفائدة في كينيا. واستندت الدراسة إلى تحليل اتجاهات متغيرات الفائدة، وهي: الطلب على النقود، وتقلب أسعار الفائدة، والناتج المحلي الإجمالي، والتضخم، وسعر الصرف، ومعدل النمو السكاني، والابتكار المالي. واستُخدمت في هذه الدراسة بيانات ثانوية مستمدة من ملخصات إحصائية مختلفة للفترة ١٩٨٠-٢٠١٤. وكان تكرار جمع البيانات سنويًا، مما أتاح استكشافًا وافيًا

لطبيعة ونمط متغيرات الدراسة. واستُخدمت طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) كأسلوب تقدير في نمذجة العلاقة بين الطلب على النقود وتقلب أسعار الفائدة.

كانت متغيرات الدراسة المستخدمة هي تقلب سعر الفائدة كمتغير للفائدة، والناتج المحلي الإجمالي، وأسعار الفائدة، ومعدلات التضخم، ومعدل النمو السكاني، والابتكار المالي، وأسعار الصرف كمتغيرات تحكم أخرى. تم استخدام الطلب على النقود بمعناها الواسع كمتغير تابع. تم اختبار فرضيات الدراسة عند فترات ثقة ٩٠٪ و٩٥٪ و٩٩٪. من نتائج الدراسة، تبين أن تقلب سعر الفائدة، والاختلافات الأولى في الناتج المحلي الإجمالي، ومعدلات التضخم، والابتكار المالي، والاختلاف الأول في أسعار الصرف كانت ذات دلالة إحصائية بينما كانت أسعار الفائدة والاختلاف الثاني في معدلات النمو السكاني غير ذات دلالة إحصائية في تحديد الطلب على النقود في كينيا. علاوة على ذلك، ارتبط تقلب أسعار الفائدة والاختلافات الأولى في الناتج المحلي الإجمالي سلبًا بالطلب على النقود في كينيا. من ناحية أخرى، وجد أن معدلات التضخم والابتكار المالي والاختلاف الأول في أسعار الصرف لها علاقة إيجابية بالطلب على النقود في كينيا. يمكن أن يؤدي ارتفاع تقلب سعر الفائدة أيضًا إلى انخفاض في سرعة النقود مما يؤثر بدوره على الطلب على النقود. لذلك للتحكم في تقلب سعر الفائدة لتحقيق الطلب المطلوب على النقود في كينيا.

## المقارنة مع الدراسات السابقة:

تتشابه الدراسة الحالية مع أغلب الدراسات السابقة من حيث التعريف بمخاطر سعر الفائدة وطرق قياسها، للحد من آثارها السلبية على ربحية المصرف وحقوق الملكية فيه، وذلك بالاعتماد على تطبيق أدوات التحليل على القوائم المالية للوحدات الاقتصادية المدروسة، ولكن تختلف هذه الدراسة عن كل الدراسات السابقة بتركيزها على مخاطر سعر الفائدة وعلاقتها بكل من قيمة صافي دخل الفائدة وقيمة حقوق الملكية لدى المصارف الخاصة في سورية، مما يمكن هذه المصارف من إدارتها والرقابة عليها والتحكم بها بالشكل الأمثل.

## ٣-مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث بالتعرف على قدرة المصارف الخاصة في سورية على مواجهة أثر مخاطر سعر الفائدة على مؤشرات ربحية المصرف وعلى قيمة حقوق الملكية فيه، وذلك من خلال استعراض طرق قياس هذه المخاطر ، كونها لا تنتج عن مخاطر السوق فحسب ، فقد يكون لدى المصرف قاعدة إقراضية جيدة (جانب الموجودات)، وقاعدة ممولين ومودعين جيدة أيضاً (جانب المطلوبات)، ولكن تنشأ المخاطر عن عدم التطابق بين فترات استحقاق الموجودات والمطلوبات، أي ضعف في إدارة هذه المخاطر من خلال إدارة الموجودات والمطلوبات في الميزانية التي تتطلب اتخاذ قرارات متزامنة لكل منهما.

وانطلاقاً من كل ماسبق تبرز مشكلة البحث التي يمكن صياغتها بالتساؤلات التالية:

**السؤال الأول:** هل هناك علاقة بين مخاطر سعر الفائدة وبين قيمة صافي دخل الفائدة عندما تكون فجوة الأمد موجبة؟

**السؤال الثاني:** هل هناك علاقة بين مخاطر سعر الفائدة وبين قيمة حقوق الملكية عندما تكون فجوة الأمد موجبة؟

## ٤-فرضيات البحث:

**الفرضية الأولى:** هناك علاقة طردية بين مخاطر سعر الفائدة وبين قيمة صافي دخل الفائدة عندما تكون فجوة الأمد موجبة.

**الفرضية الثانية:** هناك علاقة طردية بين مخاطر سعر الفائدة وبين قيمة حقوق الملكية عندما تكون فجوة الأمد موجبة.

## ٥-أهمية البحث:

- **الأهمية النظرية:** تكمن الأهمية النظرية للبحث كونه يتناول دراسة العلاقة بين مخاطر سعر الفائدة وبين قيمة كل من صافي دخل الفائدة وقيمة حقوق الملكية لدى المصارف الخاصة في سورية بما يمكن من إدارتها والرقابة عليها والتحكم بها، كما تعد هذه الدراسة من الدراسات القليلة في سورية التي تناولت موضوع مخاطر سعر الفائدة وآثارها على القيم المالية للموجودات والمطلوبات لدى المصارف الخاصة في سورية.

- **الأهمية العملية:** تنبع الأهمية العملية للبحث من خلال النتائج التي سيتم التوصل إليها التي قد تساعد المصارف الخاصة في سورية على إدارة مخاطر سعر الفائدة في ميزانياتها إدارة سليمة تجعل أداؤها أداءاً جيداً وقوياً، فكلما كانت هناك مخاطر كانت هناك حاجة لقياسها وإدارتها بشكل فاعل ومقابلتها برأس المال اللازم لتخفيف حدتها وأثرها على ربحية المصرف وعلى قيمته الاقتصادية.

## ٦-أهداف البحث:

يسعى الباحث الى تحقيق الأهداف التالية:

١-دراسة العلاقة بين مخاطر سعر الفائدة وبين قيمة صافي دخل الفائدة بما يمكن من إدارتها والرقابة عليها والتحكم بها.

2- دراسة العلاقة بين مخاطر سعر الفائدة وبين قيمة حقوق الملكية بما يمكن من إدارتها والرقابة عليها والتحكم بها.

## ٧-منهجية البحث:

بهدف حل مشكلة الدراسة واختبار الفروض عملياً، تم دراسة الواقع العملي للمصارف الخاصة بدراسة واقع الوضع المالي للمصرف موضوع الدراسة بالاعتماد على بياناته المالية المنشورة، ثم تحليل طرق القياس المطبقة في المصرف عينة الدراسة لقياس مخاطر سعر الفائدة، وبناءاً على ما سبق تم اقتراح الالتزام بتطبيق طريقة فجوة الأمد (تحليل الحساسية الزمنية) في قياس مخاطر سعر الفائدة على المصرف عينة الدراسة.

## ٨-مجتمع وعينة البحث:

- **مجتمع البحث:** يتكون من جميع المصارف الخاصة في سورية المرخصة والعاملة بعد صدور قانون المصارف الخاصة (٢٠٠١/٢٨) وعددها احدى عشر مصرفاً تقليدياً خاصاً.

- **عينة البحث:** المصرف موضوع الدراسة هو المصرف الدولي للتجارة والتمويل الذي انطلق في مجال العمليات المصرفية في ٢٠٠٤/٦/٦، بعد صدور قانون المصارف الخاصة (٢٠٠١/٢٨)، وذلك ضمن المجموعة الأولى من المصارف الخاصة التي رخص لها بممارسة العمل المصرفي في سورية استناداً لأحكام القانون المذكور.

## ٩-حدود البحث:

- **الحدود المكانية:** قطاع المصارف الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.
- **الحدود الزمانية:** العام ٢٠٢٣.

## ١٠-الاطار النظري:

**أولاً : إدارة الميزانية العمومية (إدارة الموجودات والمطلوبات)**

واحدة من أكبر التحديات المصرفية في إدارة الموجودات/ المطلوبات، والتي لا يمكن لأي مصرفي أو مدير مالي أن يتجنبها بشكل تام، وربما من أخطر أشكال المخاطر المصرفية هي مخاطر تقلبات سعر الفائدة. فعندما تتغير أسعار الفائدة السوقية، فإن المصرف يجد أن هذا التغيير يؤثر في أهم مصدر من مصادر إيراداته، ألا وهو "دخل الفوائد من القروض والأوراق المالية"، وفي أهم مصدر في تكاليفه، ألا وهو " مصروف الفوائد على الودائع والأنواع الأخرى من الاقتراض المصرفي"**(Peter S Rose, 2005: p198)**.

ويُعتبر المتغير المحوري في إدارة الموجودات والمطلوبات هو مخاطر سعر الفائدة **(Peter S Rose, 2002: p224)**. كما تتضمن المتغيرات الأساسية لإدارة الموجودات والمطلوبات القياس المحاسبي لصافي دخل الفوائد(NII) أو لنسبة هامش صافي دخل الفوائد (معدل الموجودات).( **(Peter S Rose, 2002: p218)**

وتتضمن إدارة مخاطر سعر الفائدة إدارة الميزانية العامة من خلال مجموعة السياسات والاجراءات الخاصة بالموجودات والمطلوبات المتخذة ، من قبل لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات (AL Committee).

تستلزم وظيفة إدارة الموجودات والمطلوبات لمؤسسة التعرف على مكونات كل من الموجودات والمطلوبات أو الاستخدامات والموارد لديها من حيث آجالها ومعدلات الفائدة عليها لإمكان الوصول لأفضل النتائج للتحكم والسيطرة على هذه الموجودات والمطلوبات وتحقيق التوازن بينها. بجانب وضع الخطط والسياسات المناسبة(الخطيب، ٢٠٠٥: ص ٩٢).

**١ - أهداف إدارة الموجودات والمطلوبات:**

إن الهدف الأساسي للإدارة المالية هو تعظيم قيمة الشركة. يتبلور هذا الهدف في توجهين: الأول هو تعظيم العائد (Return) أما الثاني فيتمثل بتخفيض المخاطر والتي تتمثل في التذبذب في العائد أو الربحية ، أما بالنسبة للمصارف كشركات ربحية فإن هذين التوجهين تترجمهما لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات في شكلين: الأول هو تعظيم هامش صافي الفوائد (NIM, Net Interest Margin) والثاني هو خفض التغير في هامش صافي الفوائد. وبما أن هامش صافي الفوائد يمثل أهم عنصر في إدارة الموجودات والمطلوبات فإنه لا ينبغي لإدارة المصرف أن تتجاهل العائد على حق الملكية (ROE, Return on Equities) والعائد على الموجودات ( ROA, Return on Assets) ومضاعف العائد على حق الملكية (EM, Equity Multiplier) . وضمن هذه النظرة الشاملة فإنه يجب ربط نظام إدارة الموجودات والمطلوبات بعناصر أخرى مثل: رأس المال ، الإيرادات والمصروفات من غير سعر الفائدة، الضرائب .....إلخ . (أمين، ٢٠٠٢: ص ٦٢-٦٣)

ومن الطبيعي أن تنعكس هذه الربحية المحققة على قيمة حقوق الملكية أو صافي قيمة المصرف بمعنى آخر . وتستهدف الإدارة المالية السليمة تعظيم هذه القيمة معبراً عنها محاسبياً بمعدل الربح إلى قيمة السهم ، وقد يُعبر عنها اقتصادياً بالقيمة السوقية. (فرج، ٢٠٢٢)

وبما أن دخل الفائدة الصافي يعتبر بمثابة الخبز والزبدة في العمل المصرفي، فإن أهداف إدارة الموجودات والمطلوبات عادةً ما يُعبر عنها بمصطلح دخل الفائدة الصافي المستهدف ( أو هامش صافي الفائدة المستهدفة) ، وتخفيض تقلب دخل الفائدة الصافي أو تخفيض تقلب القيمة السوقية لحقوق الملكية للمصرف . كمسألة عملية ومن وجهة نظر تخطيط إستراتيجية ، فإن الهدف من إدارة الموجودات والمطلوبات يمكن أن يُعبر عنه أيضاً وبشكل عام بالمحافظة على معدل عائد تنافسي على الموجودات (ROA) وتخفيض تقلبه (**Joseph F. Sinkey: p221**).

في المؤسسات المالية المدارة بشكل جيد، لابد أن يتناسق اتخاذ القرارات في كافة الإدارات المصرفية، لضمان عدم تناقضها أو عدم التضارب فيما بينها مما يؤثر سلباً في ربحية المصرف وقيمة حقوق الملكية (رأس المال). فأساليب إدارة الموجودات/المطلوبات تزود المصارف بأسلحة دفاعية (متحفظة) لمواجهة التقلبات الاقتصادية والضغوط الموسمية على الودائع والقروض، وبأسلحة هجومية (منفتحة) تمكنه من إعادة هيكلة حجم الموجودات والمطلوبات لتحقيق أهدافه. إذن فالهدف من إدارة الموجودات والمطلوبات هو تكوين الاستراتيجيات واتخاذ القرارات الخاصة بإعادة هيكلة الميزانية العامة ككل في المصرف، وبما يحقق أهدافه. (**Peter S Rose: p197**)

**٢- مراحل إدارة الموجودات والمطلوبات:**

يمكن عرض وظيفة وأهمية إدارة الموجودات والمطلوبات بثلاث مراحل من أجل الإدارة المالية للميزانية العامة، كما هي معروضة في الشكل (1) (**Joseph F. Sinkey: p221**).

(١) المرحلة الأولى : تعكس طريقة عامة أو عالمية و تركز على الإدارة المنسقة لموجودات المصرف ومطلوباته و رأسماله ونشاطاته خارج الميزانية.

(٢) المرحلة الثانية : وفيها يتم تعريف وتفصيل المكونات الخاصة للموجودات والمطلوبات في الميزانية العامة والتي تستعمل في تنسيق إدارة كامل المحفظة.

(٣) المرحلة الثالثة: تعرض أسعار ومعدلات الفائدة الفعلية المحددة، حيث يتم إعداد قائمة الدخل التي تبين إيرادات ومصاريف المصرف خلال فترة زمنية محددة، وقائمة بالتدفقات النقدية التي تظهر التدفق النقدي الصافي للمصرف خلال نفس الفترة. في هذه القوائم يتم تدفق البيانات والمعلومات التي يمكن أن يستخدمها المصرفيون في رسم بعض السياسات والتي يحتاجونها لتحقيق أهدافهم، هذه السياسات معروضة في المرحلة ٣ من الشكل (١) وتركز هذه السياسات على إدارة الفارق (Spread)، نوعية القروض، تولد دخل غير الفائدة، ضبط مصاريف تشغيل غير الفائدة، إدارة الضريبة، كفاية رأس المال، والتحوط (إدارة المخاطر).

**الشكل (1): الميزانية العمومية المنسقة، عرض المراحل الثلاث لإدارة الموجودات والمطلوبات**

| المرحلة الأولى (عامة) | |
|---|---|
| إدارة الموجودات<br>.....<br>نشاطات خارج الميزانية العامةOBSAS | إدارة المطاليب<br>إدارة رأس المال<br>OBSAS نشاطات خارج الميزانية العامة |
| المرحلة الثانية (خاصة) | |
| إدارة المركز الاحتياطي<br>إدارة السيولة<br>إدارة الاستثمارات والأوراق المالية<br>إدارة القروض | إدارة المطلوبات (أموال مشتراة)<br>إدارة مطلوبات المركز الاحتياطي (أموال فيدرالية)<br>إدارة المطلوبات العمومية ومركز القروض<br>إدارةالديون طويلة الأجل (أوراق وسندات غير مضمونة) |

| | |
|---|---|
| إدارة الموجودات الثابتة<br>نشاطات خارج الميزانية العمومية | إدارة رأس المال (حقوق المساهمين)<br>نشاطات خارج الميزانية العمومية (مثل مشتقات أسعار الفائدة) |
| المرحلة الثالثة (ينتج عن الميزانية العامة قائمة الدخل والمصروفات، والتي تقدم معدلات الفائدة وأسعارها) | |
| الربح = إيراد الفائدة – مصروف الفائدة – مخصصات خسائر القروض + إيراد غير الفائدة – مصروف غير الفائدة – الضرائب<br>التدفق النقدي الصافي = النقدية المتولدة من العمليات + موارد الميزانية – إستخدامات الميزانية<br>السياسات لتحقيق الأهداف :<br>١. إدارة الفارق (Spread)<br>٢. نوعية القروض<br>٣. تولد دخل الرسم وأعباء الخدمة<br>٤. رقابة مصاريف التشغيل من غير الفائدة<br>٥. إدارة الضريبة<br>٦. كفاية رأس المال<br>٧. ممارسات التحوط (إدارة العناصر خارج قائمة المركز المالي) | |

المصدر: عبد الله ، خالد أمين ، مرجع سابق ، موسوعة التوريق٢ ، ص٦١.

ونلاحظ بأن المرحلة الأولى طريقة عامة ، تتطلب تنسيق بعض الوظائف العديدة والمحددة في مرحلة لاحقة (المرحلة٢) والتي بدورها تقود إلى تحقيق أهداف المصرف وسياساته (المرحلة٣). (خالد أمين: ص ٦١)

ويعد تحديد أهداف إدارة الموجودات والمطلوبات بالمصارف خطوة هامة للقياس المحاسبي لمدى نجاح سياسات إدارتها. ويسبق وضع هذه السياسات بالضرورة تحديد مفهوم وإطار إدارة أموال المصرف وهل يقتصر على إدارة جانب الموجودات أو على إدارة جانب المطلوبات، أو يتسع ليشمل إدارة الموجودات والمطلوبات وتحقيق التناسق بينهما في إطار تحديد الحجم المناسب للمصرف.**(الشاهد: ص١٥)**

**ثانياً : مخاطر سعر الفائدة**

ينطوي العمل المصرفي بطبيعته على مجموعة واسعة من المخاطر، وعلى المراقبين المصرفيين أن يفهموا طبيعة هذه المخاطر، وأن يتأكدوا من أن المصارف المعنية تقدرها وتتصرف على أساسها بشكل ملائم .(الخطيب، ٢٠٠٥: ٦١) لذلك قامت لجنة بازل في محاولة منها للتغلب على هذه المخاطر المصرفية وإدارتها بصورة سليمة بوضع القواعد الأساسية للرقابة الفعالة على المصارف (٢٥قاعدة) وأصدرت أيضاً منهجيات التطبيق الخاصة بها وأصدرت العديد من الإرشادات الخاصة بإدارة كل نوع من أنواع المخاطر مثل : مخاطر الائتمان ومخاطر أسعار الفائدة ومخاطر التشغيل. (حشاد، ٢٠٠٥: ٢٠)

**١- تعريف مخاطر سعر الفائدة**

على الرغم أن مخاطر سعر الفائدة هي جزء لايتجزأ من العمليات المصرفية، غير أنه يمكن أن يشكل وجودها بشكل مفرط خطراً كبيراً على أرباح المصرف وقاعدته الرأسمالية، وتتخذ مسألة إدارة هذه المخاطر أهمية متزايدة في الأسواق المالية المتطورة، إذ يقوم العملاء بصورة نشطة بإدارة المخاطر المتعلقة بأسعار الفائدة، ويجب إيلاء اهتمام لهذه المخاطر عل اعتبار أن كل بنك يتحمل درجة من الخطر في البلدان التي تقوم بتحرير نظم أسعار الفائدة. (بن علي، قندوز، عبد الرزاق، ٢٠١٣: ١٢٤) وكما جاء في المبدأ (١٥) من وثيقة لجنة بازل المتعلقة بمبادئ رقابة وإدارة مخاطر سعر الفائدة في سيبتمبر ٢٠٠٣ تعريف مخاطر سعر الفائدة عل أنها: تعرض الحالة المالية للمصرف لتغيرات مضادة في أسعار الفائدة. ويعد قبول هذه المخاطر جزء طبيعي من

العملية المصرفية ويمكن أن تكون مصدراً مهماً للربحية ولقيمة حقوق المساهمين. ولكن الإفراط في مخاطر سعر الفائدة يمكن أن يشكل تهديداً لأرباح المصرف والقاعدة الرأسمالية. إن التغير في أسعار الفائدة يؤثر على أرباح المصرف وذلك نظراً لتغير صافي الربح من الفائدة وكذلك مستوى الأرباح الاخرى الحساسة للفائدة وتكاليف التشغيل. كما تؤثر التغيرات في أسعار الفائدة على قيمة الموجودات والمطلوبات والأدوات خارج الميزانية، حيث إن القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية (وفي بعض الأحوال التدفقات النقدية ذاتها) تتغير بتغير أسعار الفائدة **انظر(حماد، ٢٠٠١: ٧٣) و(حماد، ٢٠٠٢: ٢٧٠)**. ومن هنا تكمن أهمية إدارة المخاطر بطريقة فعالة للحفاظ عليها في نطاق المستويات التحوطية لضمان سلامة المصارف." **(Basel 2 world, 2009: p60)**

**٢- أساليب قياس مخاطر سعر الفائدة**

تقدم ذه الفقرة دراسة عن الأساليب المختلفة التي تستخدمها المصارف لقياس تعرض الأرباح والقيمة الاقتصادية للتغيرات في سعر الفائدة. هناك عدة أساليب تحليلية لقياس مخاطر سعر الفائدة:

**أ- طريقة تحليل الفجوة (Gap Analysis):**

ممكن أن يتم استخدام جداول الاستحقاق/ إعادة التسعير لتوليد مؤشرات بسيطة لحساسية مخاطر سعر الفائدة للأرباح والقيمة الاقتصادية لتغير سعر الفائدة. يتم الإشارة إلى استخدام هذا التناول لتقييم مخاطر سعر الفائدة للأرباح الحالية بأنه تحليل الفجوة والذي يعد واحداً من وسائل القياس المتطورة المستخدم من قبل المصارف. **(Bank for international settlements, 2003: 29)**

ويمكن تعريف الفجوة بأنها الفرق بين الموجودات الحساسة لتغير سعر الفائدة والمطلوبات الحساسة لتغير سعر الفائدة خلال فترة زمنية محددة أفقياً (٩٠ يوم مثلاً) **انظر: (القمحة، الشلبي، ٢٠٢٤: ١٠)** و (الشماع، ٢٠٠٦: ٣٢٨). وعندما تكون (الموجودات الحساسة لتغير سعر الفائدة – المطاليب الحساسة لتغير سعر الفائدة) > الصفر، فإنه يمكن القول بأن لدى المصرف فجوة استحقاق موجبة، أما عندما يكون (الفرق) < الصفر، فإنه لدى المصرف فجوة استحقاق سالبة ، وعندما يكون الفرق = الصفر، فإن لدى المصرف فجوة استحقاق صفرية.**(Joseph F. Sinkey, 2002: 227)**

**ب- طريقة الأمد (تحليل الحساسية الزمنية) (Duration):**

يتزايد استخدام المصارف لتحليل الأمد كأداة بيد إدارتها لمقابلة الآثار المدمرة المحتملة لارتفاع أو انخفاض سعر الفائدة. وفي طريقة الأمد يمكن أن يستخدم أيضاً جدول استحقاق/إعادة التسعير لتقييم آثار تغير سعر الفائدة على القيمة الاقتصادية للمصرف عن طريق تطبيق أوزان حساسية (Sensitivity Weights) لكل مدة زمنية[١٣](النجار، ٢٠٠٥: ). وفي الواقع، تعتمد مثل هذه الأوزان على تقديرات الفترة الزمنية التي تقع فيها الموجودات والمطلوبات . الأمد هو قياس نسبة التغير في القيمة الاقتصادية للمركز والتي سوف تحدث نتيجة لتغير بسيط في مستوى سعر الفائدة. ويعكس الأمد توقيت وحجم التدفقات النقدية التي تحدث قبل تاريخ الاستحقاق التعاقدي. عموماً، كلما طالت فترة الاستحقاق أو تاريخ إعادة التسعير التالي للأداة ، وكلما صغر حجم المدفوعات التي تحدث قبل تاريخ الاستحقاق (مثلاً تسديد الكوبونات)، كلما زاد الأمد (في القيمة المطلقة). ويدل الأمد الأعلى أن تغييراً معيناً في مستوى سعر الفائدة سوف يكون له تأثير أكبر على القيمة الاقتصادية. **(Bank for international settlements, 2003: 30)** وتبين هذه الطريقة متوسط المدة التي يبقى فيها المصرف معرضاً لتقلب سعر الفائدة ، كما تبين مدى التغير الذي يصيب كل أداة مالية وكذلك القيمة الاقتصادية للمصرف نتيجة التغير الذي يطرأ على سعر الفائدة في السوق. انظر(مصرف سورية المركزي، القرار رقم (١٠٧ن/ب٤) و (Wu, 2024)

١-معادلة الأمد لأداة مالية محددة:

المعادلة النموذجية لحساب الأمد (D) لأداة مالية محددة (مثل القرض، الورقة المالية، الوديعة، الاقتراض غير الودائع) هي كمايلي: (Peter S Rose, 2005: 215)

$$\{(\text{١+ العائد حتى الاستحقاق}) \div \text{المدة t}\} \times \{(\text{١+ العائد حتى الاستحقاق}) \div \text{التدفق النقدي المتوقع في المدة t}\} \sum_{t=1}^{n} \div \{(\text{التدفق النقدي المتوقع في المدة t}) \sum_{t=1}^{n}\}$$

**يُلاحظ من المعادلة أن مقام النسبة يساوي " القيمة السوقية للأداة المالية " (أو سعر الأداة)، وبالتالي يمكن اختصار المعادلة لتصبح كما يأتي:**

$$\text{الأمد (D)} = \{ \sum_{t=1}^{n} (\text{التدفق النقدي المتوقع في المدة t}) \div \{(\text{القيمة السوقية السائدة أو السعر}) \times \text{المدة t}\} \div (\text{١+ العائد حتى الاستحقاق})\}$$

ويقصد بالرموز المستخدمة مايلي:

(D) أمد (أجل) الأداة المالية بالسنوات.

(t) المدة التي يتم خلالها استلام التدفق النقدي الناشئ عن الأداة (مثل الفائدة، أو الربح الموزع للسهم).

ومن الجدير ذكره هنا أن هذه الطريقة في حساب الأمد هي الطريقة التي تبناها المصرف المركزي وطالب المصارف العاملة في سورية بها،هذا وقد أُشير إليها في الملحق رقم(٢) بالقرار (١٠٧ن/ب٤) المتعلق بالتعليمات الخاصة بإدارة مخاطر سعر الفائدة.

٢-معادلة الأمد لكامل المحفظة في الميزانية: (Peter S Rose, 2005: 219)

يتحوط المصرفيون من تقلبات سعر الفائدة بشكل كامل باختيار الموجودات والمطلوبات التي تحقق المعادلة التالية:

**الأمد المرجح بالمبالغ لمحفظة الموجودات = الأمد المرجح بالمبالغ لمحفظة المطلوبات**

وبالتالي فإن فجوة الأمد يجب أن تقترب من الصفر ما أمكن كالتالي:

**فجوة الأمد = الأمد المرجح بالمبالغ لمحفظة الموجودات – الأمد المرجح بالمبالغ لمحفظة المطلوبات**

*** (مجموع المطلوبات / مجموع الموجودات)**

وكلما كانت فجوة الأمد أكبر، كلما كانت قيمة حقوق الملكية (قيمة رأس المال) أكثر حساسية للتقلبات في سعر الفائدة. وحتى يتم التحوط لمخاطر سعر الفائدة باستخدام تحليل فجوة الأمد يجب أن يتم حساب المعادلات التالية(عبدالله، ٢٠٠٢: ٨٤):

أ- حساب الأمد المرجح بالمبالغ للموجودات ذات العائد للمصرف والمطلوبات ذات التكلفة وفق المعادلة التالية:

**الأمد المرجح بالمبالغ لمحفظة الموجودات = توزيع التدفقات النقدية الداخلة المتوقعة المرجحة بالزمن من القروض والأوراق المالية / القيمة الحالية للقروض والأوراق المالية المحتفظ بها**

$$\sum_{\text{و}=١}^{\text{ن}} = \{(\text{١+ نسبة الخصم}) \times (\text{التدفقات النقدية الداخلة المتوقعة}) \} \div \sum_{\text{و}=١}^{\text{ن}} \{ (\text{١+ نسبة الخصم}) / (\text{المدة الزمنية}) \times (\text{التدفقات النقدية الداخلة المتوقعة}) \}$$

**الأمد المرجح بالمبالغ لمحفظة المطلوبات = توزيع التدفقات النقدية الخارجة المتوقعة المرجحة بالزمن لمصروفات الفائدة / القيمة الحالية للمطلوبات**

$$\left\{(١+\text{نسبة الخصم}) \times (\text{التدفقات النقدية الخارجة المتوقعة})\right\} \sum_{و=١}^{ن} \div \left\{(١+\text{نسبة الخصم}) / (\text{المدة الزمنية}) \times (\text{التدفقات النقدية الخارجة المتوقعة})\right\} \sum_{و=١}^{ن} =$$

بً–تخطيط حيازة المصرف للموجودات ذات العائد والمطلوبات ذات التكلفة، بحيث يمكن تطبيق المعادلة التالية، وذلك بهدف حماية قيمة حقوق الملكية في المصرف:

**(أمد الموجودات المرجح بالمبالغ – أمد المطلوبات المرجح بالمبالغ) × (مجموع المطلوبات ÷ مجموع الموجودات) = صفر**

## ١١–الاطار العملي:

### أولاً–تحليل طرق القياس المطبقة في المصارف لقياس مخاطر سعر الفائدة (دراسة حالة – المصرف الدولي للتجارة والتمويل IBTF )

سيتم تحليل الطرق التي تتبعها المصارف في قياس مخاطر سعر الفائدة وطريقة إدارتها ومدى تأثيرها على ربحية المصرف للتخفيف من مخاطر أسعار الفائدة على أرباح المصرف متمثلة بهامش الفائدة الصافي، وبذلك سيتم اختبار الفرضية الأولى ، والتي يستخدم لاختبارها بيانات من الإيضاحات المرفقة مع القوائم المالية المنشورة للمصارف والتي تبين إدارة المخاطر والواردة في التقرير السنوي للمصرف الدولي للتجارة والتمويل لعام ٢٠٢٣، ومايهمنا من هذه المخاطر التقارير الخاصة بمخاطر أسعار الفائدة أي تقارير الفجوة إذ يظهر من هذه البيانات أن المصرف يتبع طريقة الفجوة في حساب المخاطر.

يعرض الجدول رقم (١) أدناه تقارير عن مخاطر سعر الفائدة في المصرف موضوع الدراسة ويمكن ملاحظة بأن المصرف يعتمد على توزيع (تصنيف) الموجودات والمطلوبات الحساسة لسعر الفائدة ضمن خلايا زمنية (طريقة جداول الاستحقاق / إعادة التسعير)، حسب فترات استحقاقها وترتيبات إعادة التسعير التعاقدي وذلك تماشياً مع تعليمات المصرف المركزي المتمثلة بقرار مجلس النقد والتسليف رقم ١٠٧/م ن/ب٤ تاريخ ٢٠٠٥/١٢/١٣ في المادة ١٤ منه والتي تطالب باعتماد طريقة التحليل بواسطة فجوة الاستحقاق لقياس مخاطر سعر الفائدة، كطريقة أولى، كما يمكن ملاحظة بأن المصرف يلتزم بتوزيع بنود الموجودات والمطلوبات حسب حساسيتها تجاه تقلب سعر الفائدة، حيث يتم حساب الفجوة بالفرق بين الموجودات الحساسة تجاه معدل الفائدة والمطلوبات الحساسة وذلك ضمن ٦ فترات زمنية.

**الجدول (١): نموذج تحليل الحساسية لسعر الفائدة (إدارة الفجوة) في مصرف IBTF (المبالغ بملايين الليرات السورية)**

| البيان | دون الشهر | من١–٣شهور | من ٣–٦ شهور | من ٦–٩ شهور | من٩ شهور–سنة | من١–٢ سنة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الموجودات: | | | | | | |
| نقد وأرصدة لدى المصرف المركزي | ٤٨٦١٩٦ | – | – | – | – | – |
| ارصدة لدى المصارف | ٣٩١٢٨٦ | ٤٣٣٢٥ | – | – | – | – |
| ايداعات لدى المصارف | ٣٠٠٩٥٧ | ٦٨٦٤٩٥ | – | – | – | – |
| صافي التسهيلات | ٧٧٤٥ | ٦٧٧١ | ١٣٢٢٤ | ٩٨٣٩ | ٨٦١٣ | ٢٩٦٢٧ |
| موجودات مالية | – | – | – | – | – | – |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| حقوق استخدام الاصول | – | – | – | – | – | – |
| موجودات ثابتة | – | – | – | – | – | – |
| موجودات غير ملموسة | – | – | – | – | – | – |
| موجودات اخرى | – | – | – | – | – | – |
| وديعة مجمدة | – | – | – | – | – | – |
| موجودات محتفظ بها | – | – | – | – | – | – |
| مجموع الموجودات | ١١٨٦١٨٤ | ٧٣٦٥٩١ | ١٣٢٢٤ | ٩٨٣٩ | ٨٦١٣ | ٢٩٦٢٧ |
| المطلوبات: | | | | | | |
| ودائع المصارف | ٩٧٢٠٦ | ٤٠٣٢١ | – | – | – | – |
| ودائع الزبائن | ١٢٠٩٥١١ | ٩٥١٩ | ٥١٠٢ | ٦٤٧٦ | ١٥٣٩٤ | ١٤٢١ |
| تأمينات نقدية | – | – | – | – | – | – |
| مخصصات متنوعة | – | – | – | – | – | – |
| التزامات نقدية | – | – | – | – | – | ٢٨ |
| مخصص ضريبة الدخل | – | – | – | – | – | – |
| مطلوبات اخرى | – | – | – | – | – | – |
| مجموع المطلوبات | ١٣٠٦٧١٧ | ٤٩٨٣٩ | ٥١٠٢ | ٦٤٧٦ | ١٥٣٩٤ | ١٤٤٩ |

| البيان | من٢–٣ سنوات | من٣–٤ سنوات | من ٤–٥ سنوات | أكثر من ٥سنوات | لاتتأثر بأسعار القوائد | الإجمالي |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الموجودات: | | | | | | |
| نقد وأرصدة لدى المصرف المركزي | – | – | – | – | ٨٣١٧٢ | ٥٦٩٣٦٨ |
| ارصدة لدى المصارف | – | – | – | – | – | ٤٣٤٦١١ |
| ايداعات لدى المصارف | – | – | – | – | – | ٩٨٧٤٥٢ |
| صافي التسهيلات | ١٥٨٣٢ | ٥١٥٠ | ١٣١٠ | ٣٩٤ | (٦١٢٢) | ٩٢٣٨٤ |
| موجودات مالية | – | – | – | – | ٢٥١ | ٢٥١ |
| حقوق استخدام الاصول | – | – | – | – | ١٠٧٧ | ١٠٧٧ |
| موجودات ثابتة | – | – | – | – | ٧٥٧٨ | ٧٥٧٨ |
| موجودات غير ملموسة | – | – | – | – | ٢٠٢ | ٢٠٢ |
| موجودات اخرى | – | – | – | – | ٢٠٦٩٢ | ٢٠٦٩٢ |
| وديعة مجمدة | – | – | – | – | ٦٨٥٩٠ | ٦٨٥٩٠ |
| موجودات محتفظ بها | – | – | – | – | ١٦ | ١٦ |
| مجموع الموجودات | ١٥٨٣٢ | ٥١٥٠ | ١٣١٠ | ٣٩٤ | ١٧٥٤٥٦ | ٢١٨٢٢٢٠ |
| المطلوبات: | | | | | | |
| ودائع المصارف | – | – | – | – | – | ١٣٧٥٢٧ |
| ودائع الزبائن | – | – | – | – | ٣٣٣ | ١٢٤٧٧٥٥ |
| تأمينات نقدية | – | | | | | |
| مخصصات متنوعة | – | | | | | |
| التزامات نقدية | ١٢ | ١٣ | ١٣ | ١٧ | – | ٨٣ |
| مخصص ضريبة الدخل | – | – | – | – | ٢١٨٢ | ٢١٨٢ |
| مطلوبات اخرى | – | – | – | – | ٨٤٥٥٥ | ٨٤٥٥٥ |
| مجموع المطلوبات | ١٢ | ١٣ | ١٣ | ١٧ | ١٦٢١٤٨ | ١٥٤٧١٨٠ |

المصدر: التقرير السنوي ، المصرف الدولي للتجارة والتمويل ، ٢٠٢٣ بتصرف.

**الجدول (2): تقرير الفجوة المقارن IBTF (المبالغ بملايين الليرات السورية)**

| البيان | دون الشهر | ١-٣ شهر | ٣-٦ شهور | ٦-٩ شهور | ٩ شهور- ١ سنة | سنة فما فوق | الإجمالي |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| مجموع الموجودات | ١١٨٦١٨٤ | ٧٣٦٥٩١ | ١٣٢٢٤ | ٩٨٣٩ | ٨٦١٣ | ٢٩٦٢٧ | ٢١٨٢٢٢٠ |
| مجموع المطلوبات | ١٣٠٦٧١٧ | ٤٩٨٣٩ | ٥١٠٢ | ٦٤٧٦ | ١٥٣٩٤ | ١٤٤٩ | ١٥٤٧١٨٠ |
| فجوة مخاطر سعر الفائدة | (١٢٠٥٣٣) | ٦٨٦٧٥١ | ٨١٢٢ | ٣٣٦٤ | (٦٧٨٢) | ٢٨١٧٨ | ٦٣٥٠٤٠ |

المصدر: التقرير السنوي ، المصرف الدولي للتجارة والتمويل ، ٢٠٢٣ بتصرف.

## ثانياً: اقتراح الالتزام بتطبيق طريقة فجوة الأمد (تحليل الحساسية الزمنية) في قياس مخاطر سعر الفائدة (تطبيق على المصرف الدولي للتجارة والتمويل IBTF)

سيتم تطبيق طريقة فجوة الأمد (أو تحليل الحساسية الزمنية أو الأجل) لقياس مخاطر سعر الفائدة على المصرف موضوع الدراسة لقياس أثر تغير أسعار الفائدة على قيمة حقوق الملكية في المصرف، مما يقدم تحليلاً أكر دقة لقياس المخاطر، وذلك بتطبيق الخطوات والمعادلات الواردة في الجانب النظري والمتعلقة بطريقة قياس الأمد.

### ١-حساب أمد محفظتي الموجودات والمطلوبات في مصرف IBTF :

**الجدول رقم (3): بيانات الموجودات والمطلوبات ذات الفوائد (المبالغ بملايين الليرات السورية)**

| الموجودات ذات العائد | المبالغ | معدل الفائدة (معدل الخصم) (%) | فترة الاستحقاق (سنوات) | المطلوبات ذات التكلفة | المبالغ | معدل الفائدة (%) | فترة الاستحقاق (عدد الفترات) (سنوات) |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| ودائع لأجل لدى المصارف | ٩٨٧٤٥٢ | ٤ | | ودائع المصارف والمؤسسات المالية | ٦٦٩٢٢ | ٥.٣ | |
| قروض عقارية | ٩٢٣٨٤ | ١٠ | ٥ | ودائع العملاء لأجل ولإشعار | ٨٩٠٨٦ | ٥ | ٢ |
| | | | | ودائع التوفير العملاء | ٣٢٨٨٧ | ٥ | ٥ |

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على القيم المالية للموجودات والمطلوبات الواردة في تفصيلات القوائم المالية للمصرف.

١- حساب أمد القروض العقارية (المبالغ بملايين الليرات السورية)

| الفترات(سنوات) | التدفق النقدي | معامل القيمة الحالية† | | القيمة الحالية للتدفقات النقدية | الأمد المرجح (المثقّل) |
|---|---|---|---|---|---|
| | | طريقة الحساب | القيمة | | |
| ١ | ٩٢٣٨ | ١/ (١+ ١٠%)^١ | ٠.٩٠٩١ | ٨٣١٥ | ٨٣١٥ |
| ٢ | ٩٢٣٨ | ١/ (١+ ١٠%)^٢ | ٠.٨٢٦٤ | ٧٣٩١ | ١٤٧٨١ |
| ٣ | ٩٢٣٨ | ١/ (١+ ١٠%)^٣ | ٠.٧٥١٣ | ٦٤٦٧ | ١٨٤٧٧ |
| ٤ | ٩٢٣٨ | ١/ (١+ ١٠%)^٤ | ٠.٦٨٣٠ | ٥٥٤٣ | ٢٥٨٦٨ |
| ٥ | ١٠١٦٢٢ | ١/ (١+ ١٠%)^٥ | ٠.٦٢٠٩ | ٦٤٦٦٨ | ٣٠٢٠٩٥ |
| Σ | | | | ٩٢٣٨٤ | ٣٦٩٥٣٦ |

† تم حساب معامل القيمة الحالية باستخدام الصيغة التالية: **١/ (١+ معدل الخصم)^عدد الفترات**

الأمد = $\frac{369536}{92384}$ = ٤ سنوات  الأمد المعدل = $\frac{4}{0.1+1}$ = ٣.٦٤

٢- حساب أمد ودائع العملاء لأجل

| الفترات(سنوات) | التدفق النقدي | معامل القيمة الحالية | | القيمة الحالية للتدفقات النقدية | الأمد المرجح (المثقّل) |
|---|---|---|---|---|---|
| | | طريقة الحساب | القيمة | | |
| ١ | 4454 | ١/ (١+ ٥%)^١ | ٠.٩٥٢٤ | 4276 | 4276 |
| ٢ | 93540 | ١/ (١+ ٥%)^٢ | ٠.٩٠٧٠ | 84810 | 169263 |
| Σ | | | | 89086 | 173539 |

الأمد = $\frac{173539}{89086}$ = ١.٩٥ سنة  الأمد المعدل = $\frac{1.95}{0.05+1}$ = ١.٨٦

٣- حساب أمد ودائع توفير العملاء

| الفترات(سنوات) | التدفق النقدي | معامل القيمة الحالية | | القيمة الحالية للتدفقات النقدية | الأمد المرجح (المثقّل) |
|---|---|---|---|---|---|
| | | طريقة الحساب | القيمة | | |
| ١ | 1644 | ١/ (١+ ٥%)^١ | ٠.٩٥٢٤ | 1546 | 1546 |
| ٢ | 1644 | ١/ (١+ ٥%)^٢ | ٠.٩٠٧٠ | 1480 | 2960 |
| ٣ | 1644 | ١/ (١+ ٥%)^٣ | ٠.٨٦٣٨ | 1414 | 4275 |
| ٤ | 1644 | ١/ (١+ ٥%)^٤ | ٠.٨٢٢٧ | 1348 | 5262 |
| ٥ | 34531 | ١/ (١+ ٥%)^٥ | ٠.٧٨٣٥ | 27099 | 135166 |
| Σ | | | | 32887 | 149209 |

الأمد = $\frac{149209}{32887}$ = ٤.٥٥ سنة  الأمد المعدل = $\frac{4.723}{0.05+1}$ = ٤.٣٣

**الجدول رقم (4): بيانات الموجودات والمطلوبات ذات الفوائد (المبالغ بملايين الليرات السورية)**

| الموجودات ذات العائد | المبالغ | معدل الفائدة (%) | فترة الاستحقاق (سنوات) | الأمد | الأمد المعدّل | المطلوبات ذات التكلفة | المبالغ | معدل الفائدة (%) | فترة الاستحقاق (سنوات) | الأمد | الأمد المعدّل |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| ودائع لأجل لدى المصارف | ٩٨٧٤٥٢ | ٤ | | | | ودائع المصارف والمؤسسات المالية | ٦٦٩٢٢ | ٥.٣ | | | |
| قروض عقارية | ٩٢٣٨٤ | ١٠ | ٥ | ٤ | ٣.٦٤ | ودائع العملاء لأجل ولإشعار | ٨٩٠٨٦ | ٥ | ٢ | ١.٩٥ | ١.٨٦ |
| | | | | | | ودائع التوفير العملاء | ٣٢٨٨٧ | ٥ | ٥ | ٤.٥٥ | ٤.٣٣ |

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على القيم المالية للموجودات والمطلوبات لمصرفIBTF بعد حساب الأمد والأمد المعدل.

متوسط أمد الموجودات =

$$٤.١٧ \times \frac{92384}{2182220}$$

= ٠.١٧٦٥ سنة

متوسط أمد المطلوبات =

$$٤.٥٥\times\frac{32887}{1547180} + ١.٩٥\times\frac{89086}{1547180}$$

= ٠.٢٠٩٠ سنة

فجوة الأمد = متوسط أمد الموجودات – متوسط أمد المطلوبات× $\frac{\text{مج المطلوبات}}{\text{مج الموجودات}}$

$$= ٠.١٧٦٥ - \left(\frac{1547180}{2182220}\times٠.٢٠٩٠\right)$$

= ٠.١٧٦٥ – ٠.١٤٨٢

= + ٠.٠٢٨٣ سنة

**٢- حساب التغيير في قيمة حقوق ملكية المصرف نتيجة تغير سعر الفائدة في مصرف IBTF :**

| البيان | الفجوة المتراكمة | حساب ايراد الفائدة (حساب دخل الفائدة) | الأثر على حقوق الملكية |
|---|---|---|---|
| في حال (أثر الزيادة ٢%) | ١٦٧٢٥٥ | ٣٣٤٥ | ٢٥٠٩ |
| في حال (أثر الزيادة ٢%) | ١٦٧٢٥٥ | ٣٣٤٥ | ٢٥٠٩ |

من الجدول رقم ٤ اعلاه يمكن ملاحظة مايلي:

- نلاحظ بأن فترة فجوة الأمد أقل من فترة الاستحقاق لكل بند من بنود الموجودات والمطاليب
- نلاحظ أنه كلما انخفض سعر الفائدة كلما كان الأمد أطول وبالتالي كلما كانت المخاطر أعلى. أي تزداد مخاطر سعر الفائدة مع انخفاض سعر الفائدة. (تناسب عكسي)
- نلاحظ بأنه كلما زادت فترة الاستحقاق كلما كانت فجوة الأمد أطول، أي كلما كانت المخاطر أعلى. أي أن مخاطر سعر الفائدة تزداد مع زيادة فترة الاستحقاق (تناسب طردي).

## ١٢- تحليل النتائج واختبار الفرضيات:

**١-اختبار الفرضية الأولى:**

تنص الفرضية الأولى على أن هناك علاقة طردية بين مخاطر سعر الفائدة وبين قيمة صافي دخل الفائدة عندما تكون فجوة الأمد موجبة، وبهدف اختبار هذه الفرضية سيتم مناقشة نتائج تحليل طريقة القياس المطبقة في المصرف عينة الدراسة لقياس مخاطر سعر الفائدة.

لقد وجدنا بعد تطبيق المعادلات أن المصرف قد حقق فجوة أمد موجبة قدرها /+٠.٠٢٨٣/ سنة ، وتدل الإشارة الموجبة على أن المصرف حساس للموجودات وأن العلاقة طردية بين مخاطر سعر الفائدة وبين قيمة صافي دخل الفائدة /٣٣٤٥/ مليون ل.س أي ان قيمة صافي دخل الفائدة سوف يرتفع بمقدار /٣٣٤٥/ مليون ل.س إذا ارتفعت اسعار الفائدة ٢% وهذا يدل على ان ارتفاع اسعار الفائدة سيؤثر بشكل ايجابي على صافي دخل الفائدة في المدى القصير لأنه سيؤدي الى ارتفاعه بسبب انخفاض مصروف الفائدة طالما ان المصرف حساس للموجودات، وبناء عليه يمكن قبول الفرضية الاولى القائلة بأن هناك علاقة طردية بين مخاطر سعر الفائدة وبين قيمة صافي دخل الفائدة عندما تكون فجوة الأمد موجبة.

**٢-اختبار الفرضية الثانية:**

تنص الفرضية الثانية على أن هناك علاقة طردية بين مخاطر الفائدة وبين قيمة حقوق الملكية عندما تكون فجوة الأمد موجبة، وبهدف اختبار هذه الفرضية سيتم مناقشة نتائج تحليل الطريقة المقترحة التطبيق لقياس مخاطر سعر الفائدة في مصرف IBTF.

بالرجوع إلى الجدول رقم (٤) نجد بأن فترة الأمد لكل أداة مالية تقل عن فترة الاستحقاق، فمثلاً أمد القروض العقارية المستبقاة حتى تاريخ الاستحقاق يساوي /٤.١٧/ سنة وهو يقل عن فترة الاستحقاق والتي تساوي ٥ سنوات، وهذا يعني أن هذه القروض العقارية تبقى معرضة لتغير في قيمتها نتيجة تغير في سعر الفائدة لمدة ٤.١٧ سنة حسب بيانات الجدول ٤ السابق، وسوف ينتفي هذا الأثر بعد انقضاء هذه المدة أي قبل نهاية مدة الاستحقاق.

أما بالنسبة للمطلوبات ذات التكلفة، ودائع العملاء لأجل مثلاً، فبلغ أمدها /١.٩٥/ سنة، أي أنها ستبقى معرضة لتغير سعر الفائدة لمدة سنة وتسعة اشهر تقريباً مما يجعل قيمتها معرضة للخطر خلال هذه المدة .

ولكن، ومن جهة أخرى، عند حساب التغيير في قيمة حقوق ملكية المصرف نتيجة ارتفاع سعر الفائدة بنسبة ٢% فرضاً على الموجودات والمطلوبات فإن قيمة التغيير في قيمة حقوق ملكية المصرف يساوي /٢٥٠٩/ مليون ل.س نتيجة ارتفاع سعر الفائدة بمقدار ٢%، أي أن قيمة حقوق الملكية سوف ترتفع بمقدار /٢٥٠٩/ مليون ل.س إذا ارتفعت أسعار الفائدة ٢%، وهذا يدل عل أن ارتفاع أسعار الفائدة يؤثر بشكل إيجابي على قيمة حقوق الملكية (رأس المال) في المصرف، أي يوجد علاقة طردية بين مخاطر أسعار الفائدة وبين قيمة حقوق الملكية في المصرف المتوافقة مع فجوة الأمد الموجبة وقدرها /+٠.٠٢٨٣/ ، أي ان المصرف حساس للموجودات ايضاً.

وبناءً عليه، يمكن قبول الفرضية الثانية في هذا المصرف والقائلة بأن هناك علاقة طردية بين مخاطر سعر الفائدة وبين قيمة حقوق الملكية عندما تكون فجوة الأمد موجبة.

## ١٣- الاستنتاجات والتوصيات

**الاستنتاجات:**

١- أظهرت الدراسة أن المصرف الدولي للتجارة والتمويل IBTF كان حساساً للموجودات خلال العام ٢٠٢٣ وقد حقق فجوة أمد موجبة خلال عام الدراسة، وبالتالي انعكست مخاطر أسعار الفائدة في المدى القصير بشكل إيجابي على صافي دخل الفائدة لدى المصرف من جهة، وعلى قيمة حقوق الملكية (رأس المال) في المصرف من جهة أخرى.

٢- أظهرت الدراسة بأن كل أداة مالية داخل الميزانية العمومية للمصرف الدولي للتجارة والتمويل بقيت معرضة للتغير في قيمتها نتيجة مخاطر أسعار الفائدة سواء في جانب الموجودات (كالقروض العقارية) أو جانب المطلوبات (كودائع العملاء لأجل ولإشعار، وودائع التوفير ) خلال عام الدراسة ٢٠٢٣ على اعتبار أن فترات الأمد لعناصر الموجودات والمطلوبات كانت أقل من فترات الاستحقاق.

٣- كما أظهرت الدراسة بأن طريقة فجوة الاستحقاق التي تستخدمها المصارف الخاصة في سورية لقياس مخاطر سعر الفائدة ملاءمة وتعطي نتائج دقيقة للمصرف على المدى القصير فقط، ولكنها غير كافية لاتخاذ قرارات مصرفية ملاءمة واستراتيجية على المدى الطويل.

٤- في حين أظهرت طريقة فجوة الأمد المقترحة أنها أكثر دقة وأكثر ملاءمة للمصرف على المدى الطويل وتفيده في تقليل المخاطر واتخاذ قرارات استراتيجية تمتد لسنوات فيما يتعلق بمقدار رأس المال الواجب توفره، أو بإعادة النظر في سياسات منح القروض وترتيبات إعادة التسعير وذلك بالتركيز على القروض ذات المخاطر المنخفضة حتى لو كانت إيراداتها أقل.

٥- كما توصلت الدراسة الى أنه قد تزداد الأرباح على المدى القصير وفقا لطريقة فجوة الاستحقاق المطبقة لدى المصارف في حين أن أثر هذه الزيادة في الأرباح سيكون سلبياً على المدى الطويل بالنسبة للمصرف حسب طريقة فجوة الأمد المقترحة لأنها قد تنعكس سلبياً على قيمة رأس المال مما قد يؤدي الى فشل المصرف وعدم ملاءمة (كفاية رأس المال).

**التوصيات:**

١- ضرورة إلزام إدارات المصارف الخاصة بوضع سياسات وإجراءات مصرفية واضحة عند تطبيق طريقة الأمد لقياس مخاطر سعر الفائدة لأنها أكثر دقة وتساعد القطاع المصرفي في اتخاذ قرارات مصرفية ملاءمة واستراتيجية تساعد على استقرار رأس مال المصارف وعلى رفع نسب كفاية الأموال الخاصة فيه.

٢- يتوجب على مديري المخاطر في المصارف أن يتفهموا آثار مخاطر أسعار الفائدة في السوق على كل من الموجودات والمطلوبات (الميزانية العمومية) وعلى الأرباح (قائمة الدخل) وقرارات منح الائتمان، ثم اتخاذ الإجراءات للاستفادة من الفرص المتاحة وتخفيف الأضرار المحتملة.

## ١٤- المراجع :


١. *أوراق عمل صادرة عن مصرف سورية المركزي* ، مؤتمر الإدارة الرشيدة والتحول من بازل١ إلى بازل٢ ، دمشق ، ١٢-٢٠٠٧/١١/١٣

٢. التقرير السنوي ، 2023، *المصرف الدولي للتجارة والتمويل*.

٣. حشّاد، نبيل ، ٢٠٠٥، *دليلك إلى إدارة المخاطر المصرفية* ، موسوعة بازل٢ ، ج٢، رياض الصالح، لبنان.

٤. الخطيب ، سمير ،٢٠٠٥ ، *قياس وإدارة المخاطر بالبنوك* ، منهج علمي وتطبيق ، منشأة المعارف ، الإسكندرية.

٥. سكنه، فرج، ٢٠٢٢، *سياسات التوازن الداخلي والخارجي ومدى فاعليتها في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠)*، جامعة البصرة، أطروحة دكتوراه.

٦. الشماع، خليل، *أساسيات العمليات المصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية*، سورية، ٢٠٠٧.

٧. الشمّاع ، خليل ،٢٠٠٦، *إدارة الموجودات (الأصول)/ المطلوبات (الخصوم) ، ج١، ج٢، ج٣* ،معهد التدريب المالي والمصرفي ، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية بالتعاون مع اتحاد المصارف الأمريكية.

٨. الشمّاع ، خليل ،٢٠٠٤، مقالة بعنوان *" إدارة الاستثمارات في المصرف "* ، مجلة الدراسات المالية والمصرفية ، المجلد ١٢، العدد ٤ ، ك١ (ديسمبر).

٩. الشاهد ، سمير ،٢٠٠٣ ، *بحوث في مقررات لجنة بازل الجديدة وأبعادها بالنسبة للصناعة المصرفية العربية* ، المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة (مبادئ بازل الأساسية) ، اتحاد المصارف العربية .

١٠. عبد الله ، خالد أمين ،٢٠٠٢ ، *بحوث في التوريق وإدارة الموجودات والمطلوبات والرهونات العقارية* ، موسوعة التوريق٢ ، إتحاد المصارف العربية .

١١. القمحة، رغد مأمون، ٢٠٢٤، بحث بعنوان *"أثر مخاطر السيولة المصرفية في الهشاشة المصرفية (دراسة تطبيقية على المصارف الخاصة التقليدية في* سورية)"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والسياسية، المجلد ٤٠، نيسان.

١٢. مصرف سورية *المركزي ، مجلس النقد والتسليف* ، التعليمات الخاصة بتحديد نسبة كفاية الأموال الخاصة ، رقم٢٥٣/م ن/ب٤ ،تاريخ ٢٤/١/ ٢٠٠٧ .

١٣. مصرف سورية المركزي ، *مجلس النقد و التسليف* ، القرار رقم ١٠٧ تاريخ ٢٠٠٥/٢/١٣ ، التعليمات الخاصة بإدارة مخاطرة سعر الفائدة .

١٤. النجار، فايق حسن جبر، ك١ (ديسمبر)، ٢٠٠٥، *مقالة بعنوان "إدارة المخاطر المصرفية والتقييم الذاتي للمخاطر وإجراءات ال*رقابة"، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، مجلد ١٣، العدد٤، عمان، الأردن، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية.

15. Bank for International Settlements , *Basel Committee on Banking Supervision, 2003* , Principles For the Management and Supervision of Interest Rate Risk , Consultative Document, Septemper, from (http//www.bis .com / pupl / bcbs / 102, pdf)

16. Bank of International Settlements , *Basel Committee on Banking Supervision ,2000, " A new Capital Adequacy Framework* " available at www.bis.org/publ/bcbs50.

17. Joseph F. Sinkey, JR, 2002, *Commercial Bank Financial Management in the Financial Services Industr*y, 6th ed, Prentice Hall.

18. Peter S.Rose , Sylvia C.Hudgins, 2005 , *Bank Management & Financial Services* , 6th ed , Mc Graw-Hill.

19. Thomas Maloney, Tabiasj, 2020, *Value and interest rates are rates to blame for value,* Torments, Moskowitz.

20. Wu, Y, 2024, *Risk Measurement and Portfolio Optimization Based on NASDAQ 100,* Article, International College, Zhjiang University, Hangzhou, Zhjiang.